# السياسات الأوروبية الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

د. خالد أحمد مُحَمَّد إبزيم
عضو هيئة التدريس بكلية القانون – جامعة سبها
kalidebzim@gmail.com

د. سالم البهلول مُحَمَّد كعيبة
عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة صبراتة
salemcabah@gmail.com

ملخص البحث :

تصنف قضية الهجرة غير الشرعية في أغلب الدول، وخاصة دول العبور والمقصد، على أنها من أهم القضايا الأمنية، خاصة بالنظر إلى العلاقات المحتملة بين الجريمة والإرهاب والمهاجرين. ولهذا أصبحت تنظر الدول المستقبلة (أوروبا) إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديداً على الأمن الأوروبي، ما يؤدي إلى تفاقم ظواهر أخرى مثل : الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف الديني والعرقي، وبالتالي يدفع إلى المزيد من حالة عدم الاستقرار والتوتر. وبناء على ذلك أصبحت هذه الظاهرة تمثل هاجساً يهدد مستقبل العلاقات ما بين الدول التي ينزح منها المهاجرين غير الشرعيين وبين الدول المستقبلة لهم، وكذلك بينها وبين دول العبور، ومن ثم فإن هذه الظاهرة تركت آثاراً واضحة على العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمغرافية في المجتمع الدولي، وخلفت أيضاً تبايناً وتنافراً بينها. مما يستدعي إلى تكاثف الجهود الدولية والمحلية لمنع تفاقم هذه الظاهرة.

ومن هنا؛ جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من زاوية المخاطر الأمنية التي تحدثها وتتأثر بها دول العبور كليبيا مثلاً، وكذا الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين، ومن زاوية أخرى السياسات التي اتخذت لمكافحتها والحد منها.

***Abstract*** *:*

*An issue of illegal immigration has been classified in many countries and particularly in transit and destination countries as one of the most serious security matter, since it potentially links with crime, terrorism and migrants.*

*For this reason, receiving countries in Europe consider the issue of flow of the illegal migrants from the southern and northern shores of the Mediterranean sea as the main source of all risks that threats the European national security. This has subsequently led to other phenomena to be occurred. For instance, organized crime, drug traffic king, Religious and ethnic extremism.*

*This has driven to further instability and tension. Consequently, this phenomenon has become representing a grave concern in the relationship between transit and destination countries.*

*In addition, it has mainly affected over an economic, political, social and demographic relationship among the international community. Furthermore, it creates contradictory among them, which Leeds to call for unifying the international efforts in order to reduce the risk that associated with of this phenomenon.*

*The study therefore, highlights the phenomenon of illegal immigration from different perspectives. Firstly, the security risks that have caused and affected by the countries of transit ( case of Libya).Secondly, the positions of European countries that receive migrants, and finally, the policies that have been adopted in order to combat and eliminate this phenomenon .*

**الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية، ليبيا، أوروبا، الأمن، السياسات.**

**المقدمة :**

أثبتت أغلب الدراسة التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها من أقدم الظواهر التي عرفتها المجتمعات البشرية، حيث حظيت هذه الظاهرة باهتمام كبير وذلك لما لها من انعكاسات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وتتعدد أسباب الهجرة في انخفاض المستوى المعيشي (الفقر) بحثاً عن المناطق التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة أملاً في تحسين مستوى العيش، ولأسباب سياسية مرتبطة بالاضطهاد وتضييق مجال الحريات العامة، وأيضاً لدوافع أمنية مرتبطة بالحروب الأهلية والصرعات القبيلة وانتشار الجريمة وغياب سلطة القانون.

وليبيا كدولة عبور تضررت كثيراً من من الهجرات السرية القادمة إليها من دول الساحل والقرن الافريقي، حيث تنطلق منها أفواج المهاجرين عبر سواحلها متجهة إلى أقرب نقطة أوروبية وهي جزيرة لا مبيدوزا ايطاليا ومالطا. ولاشك فإن هذه الظاهرة أصبحت تهدد سلامة الدولة الليبية ودول الجوار، فقد أدى تردي الأوضاع الأمنية، وعدم مراقبة الحدد الليبية إلى هجرة العديد من الأفراد داخل ليبيا، ومن ثم جعلها منطقة عبور لهم إلى دول أخرى، وذلك هرباً من الأوضاع السيئة التي عاشوها في بلدانهم.

وفي نفس الوقت تأثرت ليبيا بالهجرة غير الشرعية من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، الأمر سبب انتشار الجريمة والنصب والاحتيال والتزوير، ودخول الجماعات الإرهابية داخل صفوف المهاجرين غير الشرعيين، وكذا انتشار المخدرات، وظاهرة التسول، وهذا ما يؤكد بشكل واضح مدى تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي لليبيا وعلى دول الأورومتوسطية. ومع تولد شعور بمخاطر هذه الظاهرة على بلدان العبور والمقصد، بدأت حكومات تلك الدول بالاهتمام أكثر بمشكلة الهجرة غير الشرعية في محاولة لوضع حلول لها، وذلك بالتعاون وبالاشتراك مع الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط.

ومن هذا المنطلق تبرز **أهمية** هذه الدراسة، لكونها تهدف إلى تشخيص مدى تأثير تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أمن واستقرار الدولة الليبية والدول الأورومتوسطية، رغم إدراكنا التام بصعوبة مواجهتها في ليبيا خاصة أنها تمر بمرحلة حرجة ومفصلية سواء على المستوى السياسي والأمني.

كما تنطلق هذه الورقة من قناعة مفادها أن أمن واستقرار سيادة ليبيا مرهون بالدرجة الأولى على قدرة الدولة الليبية على استعادة السيطرة على حدودها الجنوبية، وتأمينها من التحديات الكبيرة التي تعانيها وأهمها مواجهة تنامي تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيها في ظل غياب تام لأي شكل من أشكال سيادة الدولة الليبية على حدودها الجنوبية نتيجة للفوضى الأمنية الشاملة التي تمر بها.

ونظراً لتشعب ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فإن هذا البحث سيركز على المخاطر والمشاكل الأمنية التي أفرزتها هذه الظاهرة، والسياسات التي اتخذتها ليبيا والدول الأورومتوسطية للحد منها.

وبناء على ما تقدم؛ تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسية مفادها التساؤل التالي: " **إلى أي مدى ساهمت السياسيات الأوروبية الليبية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية – واحتواء التهديدات الأمنية الناتجة عنها –** " ؟. **كما** بنيت هذه الدراسة على **فرضية** مفادها ( **أن السياسات الليبية الأوروبية التي تم اتخاذها لمحاربة الهجرة غير الشرعية لم تكن كافية للحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب المتوسط** ).

وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة سنعتمد منهجاً وصفياً تحليلياً، وذلك وفقاً للمباحث التالية :

**المبحث الأول : الدوافع الأمنية المشتركة – الليبية الأوروبية – لظاهرة الهجرة غير الشرعية.**

**المبحث الثاني : مضمون السياسات الأوروبية الليبية لمحاربة الهجرة غير الشرعية.**

**المبحث الثالث : التدابير الممكنة للحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.**

## المبحث الاول : الدوافع الأمنية المشتركة – الليبية الأوروبية – لظاهرة الهجرة غير الشرعية

أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب الدول من أهم القضايا الأمنية، ذلك بالنظر إلى تشابك هذه الظاهرة مع الكثير من العمليات الإجرامية كالإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة...، لذا؛ سنحاول في هذا المبحث الحديث عن أهمية البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مخاطر هذه الظاهرة على الدولة الليبية والدول الأوروبية المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

### أولا : المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على ليبيا كدولة عبور

تشهد ليبيا بعد سقوط نظام " القذافي " حالة من التدهور والتخبط في مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وذلك بفعل تنامي حدة الانقسامات والصراعات ما بين المجموعات المسلحة من جهة، وما بين القوى السياسية الداخلية من جهة أخرى، وبالتالي وضع البلاد من جديد على خارطة تهديدات تدفيق المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من دول جنوب الصحراء الكبرى، حيث تساهم سوء الأوضاع الامنية في ليبيا إلى تزايد أعداد المهاجرين الذين تم تهجيرهم والاتجار بهم عبر ليبيا إلى أوروبا. فضلاً على أن انهيار نظام العدالة في ليبيا ساهم في الإفلات من العقاب ومكّن الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية وتجار البشر من السيطرة على تنقل المهاجرين عبر البلاد (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2016، ص 1).

فليبيا تعتبر من المسالك الأكثر سهولة لتهريب وعبور المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب الصحراء، وكذلك من دول المغرب العربي ومنها الانطلاق بحراً إلى أوربا، حيث بلغ عدد المهاجرين الذين دخلوا إلى ليبيا عام 2018 حوالي 678.386 مهاجراً، من 42 دولة افريقية، وهذا العدد الكبير يؤكد عجز السلطات الليبية في ضبط ومراقبة الحدود البرية والبحرية للبلاد، فضلاً على عدم سيطرتها على مراكز

واحتجاز المهاجرين الذين يتم تهريبهم منها بالتواطئ مع الاجهزة الأمنية المكلفة بحراستها. وهذا على اعتبار أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تجارة مربحة جداً حتى بالنسبة للجماعات المسلحة " المليشيات".

ويعد العامل الجغرافي في ليبيا من العوامل التي ساعدت من أن تكون بعض المناطق في ليبيا أرضاً خصباً لنمو شبكات التهريب والاتجار بالبشر ( حسين، 2018)، حيث تتشارك ليبيا بحدود برية بطول 5000 كيلو متر مع مصر، والسودان، والنيجر، وتشاد، والجزائر، وتونس، وأكبر تدفق للمهاجرين مصدره شمال النيجر، حيث ينقل المهاجرون عبر شبكات من المهربين الذين يأتون بهم إلى منطقتي ( الكفرة وسبها) اللتين تعدان أهم مناطق تجمع المهاجرين في جنوب ليبيا (دياب، 2015). فهذه الأخيرة تعرف ضعفاً أمنياً كبيراً بعد سقوط نظام " القذافي "، فهي تعتبر منطقة عبور لجماعات تهريب، ومن ثم تنشط فيها تجارة السلاح والمخدرات في الصحراء الإفريقية وشبكات الدعارة والجريمة المنظمة كما تشير تقارير أمنية ليبية، بالإضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية شكلت انتهاكاً صارخاً لسياد البلاد، وخرقاً لقوانين السفر والإقامة فيها ( شريف، 2010، ص197).

إذا؛ تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبء كبير على الواقع الأمني القومي الليبي، وذلك لأن مثل هذا النوع من الهجرات يُخلف تبعات خطيرة على البلاد، حيث تحمل معها أفكار تخريبية، وتساهم في تغلغل خلايا نائمة إجرامية ربما تتحرك في أي وقت ومن ثم تشكل خطراً على الأمن الليبي وتساهم في زيادة عدم استقرار البلاد ( أبو زيد، 2019، ص 81). فالكثير من المهاجرين تركوا بلدانهم لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية لذلك فإن تأثير المهاجرين وما يحملونه من أفكار متطرفة يهدد القيم ومبادئ النظام السياسي الليبي، لذلك يدخل المفهوم الأمني حالة استباقية لمعرفة تأثير أفكار المهاجرين سياسياً قبل أن يؤثر في المنظومة السياسية الليبية.

كما فتحت الهجرات غير الشرعية المجال للتدخلات الخارجية المرتبطة بمكافحتها والحد منها، دون أي اعتبار لسيادة الدولة، حيث تم ارتهان صانعي القرار السياسي واجبارهم على تنفيذ اجندات خارجية تحت مبررات مكافحة هذه الظاهرة، ولعل أكبر دليل على ذلك ما تم الاتفاق عليه في مذكرة التفاهم بين حكومة الوفاق الوطني والحكومة الايطالية عام 2017، حيث كان الهدف منها توطين المهاجرين داخل ليبيا عن طريق انشاء مراكز ايواء يقيمون فيها، من ثم هذا يشكل تهديداً صارخاً على سيادة الدولة وعلى أمنها القومي. وفي ذات السياق، نجد أن التحديات الأمنية بدأت تبرز أكثر وعلى نطاق واسع حينما مهدت الهجرة السرية الطريق لدخول الإرهابيين لليبيا، فهذه الأخيرة – كما قلنا آنفاً – أصبحت بوابة مفتوحة لكل الجنسيات للعبور أو الاتجار البشري وللمخدرات وللسلاح، مما يدعو للقول بأن ليبيا أصبحت مصدراً للإرهاب وقبلة للمجموعات الإرهابية، ومن ثم يشكل قلق لدول الجوار، خاصة دول شمال المتوسط من خلال الأفواج المتدفقة من المهاجرين غير الشرعيين ( الدغاري، 2016، ص 10).

وارتباطاً بما سبق، ازدادت المخاوف والمخاطر الأمنية على ليبيا خاصة بعد أن تبين استعانة الجماعات الإرهابية بمقاتلين من المهاجرين ذوي الجنسيات الإفريقية للقيام بعمليات إرهابية داخل ليبيا؛ وخير دليل على ذلك الهجمات الإرهابية المتتالية التي استهدفت بعض المؤسسات السيادية داخل العاصمة طرابلس، منها الهجوم الذي وقع على المفوضية العليا للانتخابات والمؤسسة الوطنية للنفط، وأخيراً الهجوم الدموي الذي طال وزارة الخارجية والتعاون الدولي، حيث خلفت هذه العمليات الإرهابية قتلى والعديد من الجرحى من موظفي هذه المؤسسات.

وليبيا كدولة عبور للهجرة السرية انتشرت فيها الجريمة بكل صورها وأشكالها، حيث أنه كشفت الإحصائيات الصادرة من الجهات الأمنية أنه من عام 2004 إلى عام 2013 الجرائم المرتكبة من قبل الأفارقة في ليبيا قد تضاعفت بشكل كبير، مثل جرائم القتل والسرقات والاحتيال وتعاطي المخدرات، فما بالك وليبيا اليوم تعاني بعد انتفاضة فبراير عام 2011 من انفلات في كل المستويات الأمنية والعسكرية، حيث يتم استغلال حاجة هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين للمال من قبل العصابات المحلية للقيام بأعمال التسول والدعارة وتجارة المخدرات وفي عمليات الاختطاف والسطو المسلح على المصارف ومؤسسات الدولة وأملاك المواطنين (سلامة، 2015).

وتعتبر جرائم القتل والمتاجرة في المخدرات وتبييض الأموال إلى جانب التزوير من أكبر الجرائم التي تنشأ عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهذا ما كشفت عنه مختلف الاحصائيات القضائية في مجال القبض على مرتكبي هذه الجرائم، خاصة بالنسبة للأشخاص من ذوي الجنسيات الإفريقية، إلى جانب ذلك انتشار وجود أجانب ومغتربين من الجنسيات الأفريقية بين أحياء المدن والقرى الليبية أدى إلى انتشار الجرائم اللاأخلاقية كالدعارة والإغراء وممارسة العنف بكل أنواعه، ويحدث ذلك نظراً لتأثير سلوك المهاجرين غير الشرعيين في نمط السلوك الاجتماعي الليبي، وتشبعهم بثقافات غير دينية تتنافى تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا : المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية ( دول المقصد)

لا شك في أنه يُنظر لظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها تحدي أمني خطير، بسبب تزايد التهديدات التي باتت تمس استقرار وأمن القارة الأوروبية، فكل الأخطار والتهديدات الناجمة عن هذه الظاهرة لها آثار سلبية على الأمن بصفة عامة، وعلى المهاجرين غير الشرعيين بصفة خاصة.

وعلى اعتبار أن البلدان الأوروبية هي مقصد لكثير من المهاجرين غير الشرعيين بمختلف أطيافهم، كشفت الإحصائيات القضائية على ارتفاع نسبة الجرائم بمختلف أشكالها في الدول الأوروبية، وهذا ما يؤكد على أن هذه الظاهرة أصبحت لها علاقة بالعمليات الإجرامية التي تشكل مصدر قلق لدول المقصد، حيث تتمثل المخاوف الأوروبية في نقل المهاجرين لمشاكلهم وعاداتهم إلى المدن الأوروبية وضواحيها، مما سيؤدي إلى تأثيرات سلبية داخل النسق الاجتماعي والديمقراطي الأوروبي. كما تأثرت الهجرة بتصاعد ظاهرة العنف في المنطقة، حيث شكل تنامي التطرف وكراهية الغرب هاجساً مقلقاً حول مدى علاقة هذا التطرف بالديمقراطية والاستقرار في المنطقة.

هناك عوامل أخرى دعت إلى وجود مخاوف أوروبية من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ فعلي سبيل المثال نجد أن بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) تمثل النموذج الأكثر جلاء للديناميكية الديمغرافية النشطة التي أضحت تثير حقيقة مخاوف الدول الأوروبية، لا سيما (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا)؛ حيث يتصدر هذه العوامل الموضوعية الجوار الجغرافي. فالأوروبيون يدركون تمام الإدراك الاختلال الديمغرافي المتواصل بين الجنوب والشمال الذي يقف – رغم ما تتوفر عليه من تكنولوجيا – عاجزاً عن ايجاد الحلول للنزيف السكاني، وتخوفهم من عدم قدرة دول المغرب العربي والساحل الإفريقي على التحكم في السيول البشرية الزاحفة نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وعدم استطاعتها على تطبيق سياسة فاعلة وجدية للحد من الظاهرة، ما يعني استمرار ضغط حركات الهجرة على مجتمعاتهم، لذلك أصبح عامل الهجرة محدداً أساسياً في معادلة الأمن الأوروبي، لما يشكله من تهديد على المدين المتوسط والمنظور لكيان وأمن القارة العجوز التي تسير بخطى ثابتة نحو الشيخوخة (بلخير، 2014، ص 111).

وفي ذات السياق، يرى الأوروبيين أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين نحو دولهم ومجتمعاتهم سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأصليين، ويفرز مشاكل انتشرت بكثرة في المجتمع الأوروبي، وأصبحت بذلك تهدد استقراره وأمنه ( بتقة، 2013، ص 56). ويرصد المحللون الاجتماعيون العديد من السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدول الأوروبية، فمثلاً ظاهرة الزواج من الأوربيات؛ الظرفية والانجاب بهذه الطريقة قد يترتب عنها جيل من الشباب غير السوي، كما أن زيادة الذكور في بلد المهجر تثير بعض المشكلات، مما يولد ميلاً للعنف والانحراف الأخلاقي والسلوك الاجرامي ( شعبان، 2010، ص 10-11).

فظاهرة الهجرة غير الشرعية لها علاقة وطيدة بالجريمة المنظمة باختلاف أشكالها (الإرهاب، تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، الدعارة، تهريب الأسلحة ...) خاصة بعد ما تبيّن تسلل عناصر ذات نزعة إجرامية وإرهابية من بين هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين . فعلاقة هذه الظاهرة بمختلف الأعمال الإجرامية يشكل من منظور أوربي خطراً على النظام والأمن العام في المجتمعات الأوروبية (بوسنان، 2018، ص 218). وتعد الأخطار الأمنية من أشد أخطار مشكلة الهجرة، فالملاحظ أن نسبة الجريمة تزداد في وسط المهاجرين الذين يشكلون أقليات تسعى إلى كسب المال بطرق غير مشروعة تُصنف على أنها سلوكيات إجرامية، ومن أهم التهديدات التي تتسبب فيها الهجرة غير الشرعية في المجتمعات الأوروبية تتجلى في الآتي : ( السراني، 2010، ص 112 - 113) :-

- ارتكاب الجرائم التي تتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع الأوروبي، وتخالف الشعور العام للجماعة، وعلى هذا الأساس فإن دول الاستقبال تنبذ كل سلوك إجرامي لضرره على مجتمعاتها، وتفرض على مرتكبيه العقوبات.
- الانضمام لشبكة العصابات الإجرامية وتكوينها.
- تهديد الأمن الوطني والسياسي من خلال إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما يؤدي إلى ظهور الخلايا الإرهابية التي تخلف نزاعات ومشكلات أمنية في الدول المستقبلة للمهاجرين.
- المساعدة على تهريب أسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر إليها لزعزعة أمنها، فضلاً عن إمكانية ظهور الأفكار المتطرفة وانتشارها.
- العمالة غير المشروعة تزيد من ارتكاب جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع، وترويج المخدرات والانخراط في شبكات المافيا، والدعارة...

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل منعطفاً خطيراً في المجتمع الدولي والعائلة الأوروبية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أخذت بعداً دينياً، إضافة للبعد الاقتصادي، وبذلك برز توجه بين الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتضاعف مع موجات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وما ينتج عنها من تداعيات، وبذلك فقد ربطت هذه المواضيع كلها بالأمن الأوروبي. وأدى اتساع العضوية في الاتحاد الأوروبي واتساع حدوده إلى ما يعرف بأوروبا الشرقية زيادة توافد المهاجرين غير الشرعيين الذين يبحثون عن الاستقرار والعيش الكريم، هذا ما يزيد من تأثيره على الأمن الأوروبي

الداخلي الذي أصبح معرضا لأي تهديد أو خطر قد يمسه. وبذلك فقد أصبح الاتحاد الأوروبي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديداً على الأمن الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل : الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، والتطرف الديني والعرقي، ما يؤدي إلى انتشار حالات عدم الاستقرار والمزيد من التوترات. وزاد الهاجس الأمني لدول الاتحاد الأوروبي في الفترة الأخيرة بعد الثورات العربية وتدهور الأوضاع الأمنية لهذه الدول، نتيجة قربها من الدول الأوروبية وزيادة اللاجئين في كل دول الجوار وتزايد التخوف من الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية هرباً من النزاعات الدائرة في تلك الدول العربية. ( بوعزيز، 2015)

وتشهد مناطق جنوب دول الضفة الجنوبية للمتوسط تواطئ بين الجماعات الإرهابية والمهربين، وتتمثل ذلك – كما قلنا سابقاً – في العلاقة الكامنة بين الإرهاب والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين، وهذا على اعتبار أن هناك علاقة تبادلية مصلحية بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من الأرباح التي يجنيها المهربين من عمليات التهريب للمهربين (رشيد، 2012). علاة على ذلك، ظهرت شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات، فهي أيضا تجني أموال طائلة وسريعة من وراء عمليات التهريب، ومن ثم تقوم بدعم الجماعات الإرهابية بالأسلحة والمال، حيث أن مصدر الأسلحة يكون من الخارج فيأتي من الحدود الجنوبية للدول المغاربية التي تتصدرها ليبيا التي تعيش حالة من الانفلات الأمني، فالحدود الشاسعة لها تشكل منفذاً سهلاً لإدخال والمتاجرة بالأسلحة لدعم الجماعات الإرهابية (كاستلر، 2013).

وارتباطاً بما سبق، عرفت أوروبا العديد من الهجمات الإرهابية المتتالية؛ مثل ما حدث في مدريد عام 2004، ولندن عام 2005، وفي فرنسا سنة 2015 حينما شهدت العاصمة الفرنسية باريس مسرحاً لهجمتين أدت إلى مقتل 140 شخصاً، ونالت ألمانيا حصتها من الهجمات الإرهابية في العام 2016، حيث نفذ الهجوم مهاجر أفغاني عندما قام بطعن خمسة أشخاص على متن قطار، وقام مهاجر آخر سوري الجنسية بتفجير نفسه ما أدى إلى جرح 12 شخصاً (ابوزيد، 2016). وامتد الارهاب حتى إلى الدنمارك عام 2015 في معرض لحرية التعبير في كوبنهاغن مما أدى إلى مقتل شخص وجرح ثلاث عناصر من الشرطة.

لذا؛ فقد شكل تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، واقترابه من الحدود الأوروبية، عامل خوف إضافياً من أن يسهل ذلك سيطرة التنظيم المتطرف علي البحر، ويمهد بذلك للتوغل إلى أوروبا، أو التعرض لسفنها التي تعبر البحر المتوسط، وهو ما أشار إليه رئيس الحكومة الفرنسية، مانويل فالس، أواخر فبراير عام 2014 في مؤتمر عقد في مدريد، حين قال "إن الإرهاب أصبح على أبواب أوروبا، والتهديد أصبح خطيراً وجدياً". وما أثار القلق الأوروبي في هذا الصدد أيضا، الوثائق التي كشفت عنها مؤسسات دولية، منها "كويليام" البريطانية لمكافحة التطرف، والتي أفادت بأن التنظيم سوف يبحر نحو أوروبا بهدف تنفيذ عمليات في أراضيها، وذلك بإرسال جهاديين له بالقوارب التي تقل مهاجرين غير شرعيين، لاسيما أن المسافة التي تفصل بين ليبيا وجنوب السواحل الإيطالية لا تتجاوز 350 كيلو متراً، مما يسهل طريقة الوصول إليها (دياب، 2015، ص 181). ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن العمليات الإرهابية التي شهدتها العواصم الأوروبية في الألفية والثانية والثالثة وثبت ارتكبها من المهاجرين ذو الأصول مغاربية وأيضاً من دول الساحل الإفريقي، يؤكد على أن هناك ارتباط كبير بين تفشي ظاهرة الهجرة وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

## المبحث الثاني : مضمون السياسات الأوروبية الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

لعبت ظاهرة الهجرة الغير الشرعية دوراً كبيراً في تشكيل نمط وطبيعة العلاقات الليبية الأوروبية بشكل عام والايطالية بشك خاص، ومع تزايد أعداد المهاجرين التي يشهدها المتوسط والتي راح ضحيتها عدد كبير منهم، شكلت هذه الظاهرة تحدياً إنسانياً وسياسياً وامنياً يفرض على دول المنطقة وضع سياسات للحد من هذه الظاهر والتقليل منها، ونظراً للتحولات التي شاهدتها الدول العربية وليبيا بشكل خاص بعد سقوط النظام السياسي في ليبيا عام 2011، أصبحت هذه الظاهرة محل قلق للدول الأوروبية حيث يتم نقل وبشكل يومي من السواحل الليبية العديد من المهاجرين من جنسيات مختلفة على متن قوارب أطلق عليها قوارب الموت والتي راح ضحيتها الآلاف المهاجرين، حيث بلغ عدد المهاجرين غير شرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2017 الى 204 ألف مهاجر ( بولنوار، 2018).

ومن هذا المنطلق؛ أدرك الجميع بأن القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية يتطلب تعاون وتنسيق كبير ما بين دول المصدر والعبور والمقصد للمهاجرين غير الشرعيين، كما يتطلب ايضاً اتباع نهج صارم للتحري عن عصابات التهريب وملاحقتهم والقبض عليهم.

### أولا : السياسات الأوروبية تجاه الهجرة الغير شرعية

تعود محاولات السيطرة على الهجرة غير شرعية منذ مئات السنين، إلا إن الدول الأوروبية لم تُجرم هذا النوع إلا في فترة السبعينات والعمل من أجل الحد من هذه الظاهرة، حيت بدأت حكومة كل من فرنسا والمانيا الغربية في فترة السبعينات باتخاذ إجراءات تحد وتقلل من الهجرة، كما منعت كل من المانيا وهولندا وبلجيكا دخول المهاجرين للعمل من خارج السوق الأوروبية المشتركة، وفي الوقت نفسه هناك بعض الدول وضعت عقوبات أمام الهجرة القادمة ومنعت المساعدات المالية التي تمنح لهم، وقد ازدادت إجراءات تقييد الهجرة من قبل الدول الأوروبية بتطبيق اتفاقية شنغن التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1985والتي تسمح لحامل تأشيرة دول الاتحاد – الموقعة على هذه الاتفاقية – دخول بقية الدول الأخرى، ومع توسع الاتحاد الأوروبي خلال فترة التسعينات، زادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث لجأت الدول الأوروبية الى نهج سياسة أمنية يمكن من خلالها فرض الرقابة والسيطرة على حدودها للحد من هذه الظاهرة ( ليتيم، 2011، ص 25– 26). كما ولّدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 هلعاً في جميع أنحاء العالم من العمليات الإرهابية، الأمر الذي دفع بريطانيا الإسراع في إصدار تشريعات تتعلق بالإرهاب والأمن والهجرة تعمل على الحد من تقيد المهاجرين، وقد اقترحت عن طريق وزير الداخلية في تلك الفترة ليتم إخضاع المهاجرين للاختبار حتى يتم معرفة مدى الاستفادة منهم، وأخذ بصمات لكل من تمنح له تأشيرة دخول، وشارك الرأي في ذلك وزير خارجية فرنسا بتقديم مشروع قانون يشجع الهجرة المنتقاة، ووضع شروط الحصول على الجنسية الفرنسية ( حمود، 2017، ص 366).

ومن بين التدابير التي اتخذتها اسبانيا في إطار الاتحاد الأوروبي تشديد الحراسة على سواحلها، والتي منها المشروع الممول من الاتحاد لبناء جدار حدودي يصل ارتفاعه إلى ست أمتار مجهز برادارات وكاميرات وأجهزة رؤية ليلية، وفي هذا الجانب أيضا أطلق قمر صناعي لمراقبة عمليات الهجرة السرية من مضيق جبل طارق ( عمارة، 2009، ص 101).

كما حاولت اسبانيا إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول الإفريقية بشأن تقديم الدعم والمساندة للمهاجرين العائدون إلى أوطانهم، هذه السياسة لاقت انتقادات من بعض الدول الإفريقية الأمر الذي دفع باسبانيا إلى الإعلان عن طرد كل المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إليها، في نفس الوقت أعلن وزير الهجرة الفرنسي- بريس هوتيفو- خطة لدعم المهاجرين غير شرعيين مالياً ليتمكنوا من العودة إلى بلدانهم (عمارة، نفس المرجع، ص 101).

هذا وقد صدرت بريطانيا العديد من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة، من بين هذه الإجراءات إصدار قانون جديد - في 10 اكتوبر2013- تضمن هذا القانون منع فتح حسابات للمقيمين بصورة غير شرعية، ويحق للسلطات البريطانية تسفيرهم إلى بلدانهم، وفي الوقت نفسه أطلقت أجهزة مراقبة للحدود لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين من ميناء كاليه الفرنسي، وقد وقعت كل من فرنسا وبريطانيا اتفاقاً قرر فيه الجانبان إقامة مراكز للتحكم والقيادة تديره الشرطة الفرنسية والبريطانية بصورة مشتركة ( حمود، مرجع سابق، ص – 364 363).

وبعد احداث 2011 شهدت هذه القضية تطوراً عل كل المستويات الإقليمية والدولية وتدفق المهاجرين من السواحل الليبية إلى ايطاليا الأمر الذي دفع ايطاليا إلى إطلاق عملية " ماري نوستروم " لضبط الحدود البحرية بعد غرق مراكب راح ضحيتها نحو 400 شخص، وتم عن طريق هذه العملية إعادة 150 ألف شخص من مياه المتوسط إلى بلدانهم، ومع تزايد أعداد المهاجرين تحت ضغوط ايطالية تم الإعلان عن عملية " **ترابتون** " من قبل الاتحاد الأوروبي، ومن بين التدابير والإجراءات التي اتخذتها ايطاليا للحد والتقليل من هذه الظاهرة إصدار قانون يسمح لها بمعاقبة إي مهاجر غير شرعي يدخل الأراضي الايطالية ويرفض المغادرة بالسجن لمدة تتراوح من سنة إلى أربع سنوات وغرامة تزيد عن 10 ألاف يورون وترحيله إلى موطنه الأصلي، وقامت فرنسا بمراجعة نصوصها القانونية والإدارية، حيث أصدرت مجلة قانونية تنظم دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء وعدم التساهل مع المهاجرين غير شرعيين(حمود، مرجع سابق، ص 366 – 367). وفي هذا السياق وافق وزراء خارجية وداخلية دول الاتحاد الأوروبي على قيام عملية بحرية لمحاربة تهريب المهاجرين في البحر المتوسط تحت اسم " **يونافور** " على ثلاث مراحل، حيث تقتصر المرحلة الأولى على عمليات المراقبة لتقدير حجم المشكلة وذلك بالاعتماد على الأقمار الصناعية، بينما ترتكز المرحلتين الثانية والثالثة من العملية على اكتشاف وتعطيل عملية التهريب (دياب، مرجع سابق، ص180).

ما يمكن ملاحظته من هذه التدابير والإجراءات التي طرحت للحد من هذه الهجرات السرية أنها تقوم على الحلول الأمنية، وهذا يكلف دول الاتحاد أموال طائلة من أجل مراقبة الحدود وتقديم الدعم اللوجيستي، لذلك فمن الأجدر التركيز على دعم المشروعات التنموية لتلبية الاحتياجات الضرورية والأساسية لضمان حياة كريمة، ووضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تدفع المهاجرين التضحية بأنفسهم في سبيل أجاد فرص عمل وتحقيق حياة أفضل.

**ثانيا : السياسات الليبية للحد من الهجرة غير شرعية**

ترتبط السياسات الدولية تجاه الهجرة بمدى ما تحققه كل دولة من مكاسب، ومن ثم جاءت الجهود الدولية مختلفة بما يخدم مصالح الدول. وفي هذا الصدد بذلت ليبيا جهوداً كبيرة وحثيثة للحد من هذه الظاهرة، ونبهت في مناسبات كثيرة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية

ظاهرة عالمية، لا تقتصر على افريقيا وحدها، وبناءً عليه ينبغي أن تقوم الدول الافريقية أولاً بحل منازعاتها السياسية والصراعات القبلية في دولها ووضع حد لحروبها الأهلية الدائرة فيها، وتنمية السلم الاجتماعي التي كان لها الأثر الأكبر على إعاقة عملية التنمية والتقدم والتطور الاقتصادي، والتوجه نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإشاعة السلم الاجتماعي الذي من شأنه أن يبني افريقيا. ومن خلال ذلك سنعمد على دراسة السياسات الليبية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

**أ- السياسات الليبية على الصعيد الداخلي** : استخدم النظام السابق في ليبيا هذا الملف كورقة ضغط على العديد من الدول من أجل تقديم تنازلات والرجوع إلى المنظومة الدولية بعد حصار اقتصادي فرض على ليبيا استمر لعدة سنوات. تمثلت الجهود الليبية على الصعيد الداخلي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العديد من الاجتماعات الرسمية، وفي سن بعض القوانين، وكذا في إنشاء وتطوير بعض الأجهزة الإدارية والأمنية لمنع تدفقات المهاجرين إلى ليبيا.

ولعل أهم الجهود التي بذلتها ليبيا في هذا الإطار هو ما قام بها أحد قيادات – النظام السياسي السابق – اللواء " الخويلدي الحميدي " من اجتماعات ولقاءات مع أمين اللجنة الشعبية العامة في ذلك الوقت وعدد من مدراء الأمن العام وعدد من أمناء الشعبيات – الزاوية، مصراته، طرابلس، الجفارة ، زواره، – في 12 أكتوبر 2006 في مدينة طرابلس، حيث تمحورت هذه الاجتماعات حول قضية المهاجرين غير الشرعيين، وسبل تفعيل الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الهجرة والحد منها، ومتابعة الإجراءات الميدانية التي تكفل أحكام السيطرة على منافذ التهريب ومناطق التسلل، ومواصلة الحملات الأمنية بفاعلية وتوفير الإمكانيات اللازمة، حيث تم التأكيد على تطبيق التشريعات الرادعة للمحافظة على أمن البلاد واقتصادها وصحة المجتمع، أسفرت الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة على ترحيل عدد كبير من المهاجرين من جنسيات مختلفة ( على، 2010).

وفي نفس الإطار خصصت اللجنة الشعبية العامة سابقاً اجتماعها المنعقد في نفس السنة لبحث ملف قطاع الأمن العام، والعمل على تطوير الأجهزة الخاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والعمل على مراجعة الإجراءات والترتيبات الخاصة بالإقامة غير الشرعية للأجانب (عمارة، مرجع سابق، ص 107).

كما استضافت ليبيا مؤتمر حول الهجرة والتنمية بين افريقيا والاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2006، والمشاركة بفاعلية في جميع الاجتماعات الوزارية التي عالجت ظاهرة الهجرة في إطار حوار مجموعة ( 5+5) ( ليبيا، وتونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، مالطا).

واتفقت المجموعة على ضرورة وضع حد لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتأكيداً على ذلك جاء في البيان الختامي للاجتماعي الوزراي السابع الذي انعقد في مدينة طرابلس بتاريخ 2010/12/13 حول الهجرة لدول حوار ( 5+5) بأن الهجرة غير الشرعية لا يمكن معالجتها بإجراءات أمنية فقط، بل ينبغي أن تقوم على إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية، وإقامة المشاريع التنموية في دول المصدر، وإيجاد سوق العمل والانتاج والخدمات فيها لتشجيع المهاجرين على البقاء في بلدانهم الأصلية. وأكد أعضاء مجموعة (5+5) في البيان الختامي " أن التدفقات الكبيرة والتلقائية وغير الشرعية للمهاجرين واحتمالات استغلالهم من قبل المجموعات الارهابية والجريمة المنظمة، قد يكون له أثر

كبير على أمن واستقرار دول غرب المتوسط. وأوضحت هذه التوصيات بأن العدد المتزايد من الشباب المهاجرين الذين يضحون بأرواحهم سعياً وراء تحقيق حياة أفضل، يقعون ضحايا لعصابات الجريمة المنظمة المتورطة في تهريب البشر" ( أبوخشيم، مرجع سابق، ص 86-87).

وفي إطار البرامج والسياسات التي اتبعتها ليبيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ثم إصدار قانون رقم (19) لسنة 2010 الخاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، ومن ثم فقد جرّم هذا القانون هذا العمل، حيث حذرت المادة (4) :

1- نقل أو تسهيل نقل المهاجرين داخل ليبيا مع العلم بعدم شرعية وجودهم.

2- إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا أو إخراجهم منها بأي وسيلة.

3- إيواء المهاجرين غير شرعيين وإخراجهم أو حجب معلومات عنهم لتمكينهم من الإقامة.

4- إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة أو توفيرها للمهاجرين.

5- تنظيم أو مساعدة أو توجيه آخرين للقيام بأي فعل يسهل الأفعال المرتبطة بمراحل عمليات الهجرة غير الشرعية.

6- تشغيل المهاجرين غير الشرعيين.

وبناء على هذه الأفعال فرض هذا القانون عقوبات على مرتكبيها، حيث تصل العقوبة ما بين الحبس والغرامات المالية، تختلف حسب كون الجاني أجنبي أو عصابات منظمة لتهريب المهاجرين (زياني وآخرون، 2018، ص 225). أما بين المؤسسات التي أنشئت من أجل المساهمة في الحد من هذه الظاهرة هي مصلحة الجوازات والجنسية، حيث مرت هذه المؤسسة بعدة مراحل تحولت بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (314) لسنة 2008 إلى مصلحة الجوازات والجنسية بدل الإدارة العامة للجوازات ومن ثم اسُندت إليها المهام التالية ( الناجح، 2018، ص 320) :

1- إصدار ومنح جوازات سفر والبطاقات الوطنية.

2- ضبط حركة الدخول والخروج إلى ليبيا عبر المنافذ.

3- إصدار الموافقات بمنح تأشيرة الدخول والمرور للأجانب عن طريق القنصليات.

ومن أهم الأعمال التي تقوم بها إدارة مباحث الجوازات البحث والتحري وضبط المخالفين للقوانين المنظمة للدخول والنزوح والإقامة، فضلاً عن توليها تدبير وإدارة المنافذ ومراقبة الجوازات داخل المنافذ البرية والبحرية والجوية. وفي نفس السياق، ثم إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (368) لسنة 2014 مقره طرابلس وله عدة فروع في المدن الأخرى يختص بالمهام التالية :

1- وضع خطط استراتيجية للحد من الهجرة غير شرعية.

2- ضبط المهاجرين غير الشرعيين وإيواءهم وترحيلهم إلى بلدانهم.

3- التحري عن أعمال تهريب الأشخاص واتخاذ الإجراءات اللازمة.

4- الإشراف المباشر على مراكز مكافحة التسلل والتهريب وأعداد التقرير.

5- توثيق القيود والبيانات المتعلقة بالمتسللين والمهاجرين المتواجدين بالدولة بطريقة غير قانونية.

6- إعداد خطة تدريبية سنوياً لعناصر الجهاز محلياً ودولياً.

7- التنسيق مع الأجهزة الأمنية الإقليمية والدولية لمكافحة الجريمة المنظمة.

**ب – السياسات الليبية –الايطالية– الأوربية–على الصعيد الخارجي** : إن تفاقم ظاهرة الهجرة الغير الشرعية يعد تحدياً جديداً على العلاقات الليبية الايطالية، فموقع ليبيا الاستراتيجي الذي فرضته الطبيعة جعلها قادرة على خلق علاقات مع غيرها من الدول، ومن ثم فهي نقطة التقاء هام تربط بين إفريقيا وأوروبا وجنوب المتوسط والوطن العربي، كما أصبحت بوابة للهجرة الغير شرعية من افريقيا إلى أوروبا، وبالتالي فان ما تعانيه ايطاليا من هذه الظاهرة دفعها إلى زيادة التنسيق والتعاون مع ليبيا للحد من هذه الظاهرة، حيث وقع كل من البلدين العديد كن الاتفاقيات الثنائية، كان أبرزها اتفاقية روما في ديسمبر عام 2000، التي ركزت على محاربة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة الغير شرعية(خشيم، 2018، ص 62).

ومع زيادة عدد المهاجرين غير شرعيين الذين يعتبرون ليبيا نقطة عبور لهم على طول الحدود البحرية التي تقدر بـ 1955 والبرية التي تقدر بـ 4000 كم، الأمر في هذا الظرف يتعذر وضع حراسة مشددة على طول هذه الحدود مع نقص في التكنولوجية الحديثة والمعدات اللازمة مثل الطائرات المروحية والرادارات والزوارق ومناظير الرؤية الليلية، ومع هذا النقص في المعدات والتقنيات الفعالة بادرت الحكومة الايطالية في شهر يوليو2003 إلى توقيع مذكرة تفاهم بينها وبين ليبيا، للحد من هذه الظاهرة والتي أثمرت جهودها – في 2004- بتدريب حرس الحدود الليبي وتزويدهم بقوارب انقاد ومعدات تقنية متقدمة لمراقبة عصابات تهريب الهجرة غير شرعية (علي، مرجع سابق، ص 112).

وفي إطار تدعيم التعاون بين البلدين أبرمت ليبيا في شهر ديسمبر عام 2007 اتفاقاً مع الحكومة الايطالية، حيث جاء كاتفاق إضافي للاتفاق الذي وقع في ديسمبر 2000 حول مكافحة الهجرة غير شرعية، وتضمن هذا الاتفاق تنظيم دوريات بحرية يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض التدريب والمساعدة الفنية والإنقاذ، وتزويد السلطات الليبية بمنظومة مراقبة الحدود البرية والبحرية ( علي، مرجع سابق، ص 115).

وفي عام 2008 أبرمت ليبيا مع ايطاليا اتفاقية أخرى سميت بمعاهدة " الصداقة "، تحت على التعاون والتنسيق بين البلدين في شتى المجالات، حيث نصت المادة (19) من هذه المعاهدة على أهمية التعاون على مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة المخدرات والحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية، وأكدت الفقرة الثانية من نفس المادة على وضع نظام مراقبة للحدود الليبية عن طريق نظام يمكن من خلاله اتخاذ التدبير والإجراءات للمساهمة في وقف تدفق المهاجرين إلى ليبيا. على أن تُمول هذه العملية من طرف الدولة الايطالية والاتحاد الأوروبي،

كما نصت هذه المعاهدة أيضا على أهمية تنسيق البلدين مع البلدان المصدرة بكل الوسائل المتاحة من اجل مكافحة هذه الظاهرة (خشيم، مرجع سابق، ص 62).

كما اتفقت الدولتان على تطبيق قانون التعاون عبر المتوسط الذي تضمن إجراءات مشتركة لمكافحة هذه الظاهرة على نطاق واسع، لزيادة قدرة ليبيا على حماية حدودها من خلال تنظيم دورات تدريبية لحرس الحدود، والاستعانة بمتخصصين في عمليات الهجرة غير الشرعية.

وفي إطار سعي إيطاليا لإبعاد تهديد الهجرة غير الشرعية واللجوء عنها، وقّع رئيس الوزراء الايطالي " باولـو جينتيلوني "مذكرة تفاهم مع نظيره الليبي " فايز السراج " في فبراير 2017، لتعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تضمن أحد بنودها تعهد ايطاليا بتدريب حرس الحدود وخفر السواحل الليبي، وتجهيز مراكز ايواء مؤقتة للمهاجرين في ليبيا، تمهيداً لترحيلهم أو حثهم على العودة إلى بلدانهم، رغم أن هذا الاتفاق يصب في مصلحة إيطاليا، فإنه في المقابل لاقى موجه من الانتقادات والرفض الشديد من القوى الوطنية داخل ليبيا من جهة، ومن منظمات حقوقية مثل أطباء بلا حدود من جهة أخرى، حيث ثمة مخاوف وتحذيرات من أن تتحول مراكز الإيواء الليبية إلى أماكن لانتهاكات حقوق الإنسان في ظل النزاعات المليشياوية غربي البلاد وجنوبها (حنفي، 2017، ص 134). أما ما يخص التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، اعتبر مجلس التعاون الأوربي التعاون مع ليبيا أمر ضروري للحد من هذه الظاهرة، حيث تم خلال عام 2004 رفع الحضر على مبيعات الأسلحة على ليبيا بعد ضغوط من ايطالية حتى تتمكن ليبيا من الحصول على معدات عسكرية لمراقبة حدودها. وكان تقرير مجلس المفوضية الأوروبي عام 2005 وضح وسائل التعامل المستقبلي في مجال الهجرة غير الشرعية حيث تم اقتراح والحث على بناء المؤسسات وتعزيزها وتدريب حرس الحدود على عمليات المراقبة بأحدث التقنيات( علي، مرجع سابق، ص 115 – 116).

في هذا الإطار اتخذت ليبيا مبدأ التعاون كأسلوب للتعامل الأمني مع هذه الظاهرة، ولكن بما لا يمس سيادتها الوطنية وأمن الوطن، وهذا ما دفعها إلى رفض التوصيات الأوروبية، التي تحث على تسيير دوريات أوروبية على شواطئها، واكتفت بالحصول على معدات ووسائل لتطوير قدراتها للحد من هذه الظاهرة.

ونتيجة لتزايد عدد المهاجرين بعد الانفلات الأمني التي شهدته ليبيا بعد إحداث السابع عشر من فبراير، ازداد عدد المهاجرين الذين يتم تهريبهم والتجارة بهم من ليبيا إلى أوروبا، حيث سهلة العصابات والمنظمات انتقال المهاجرين عبر البلاد. وعلى إثر ذلك أطلق الاتحاد الأوروبي عام 2015 عملية " صوفيا " قبالة المياه الإقليمية الليبية، هدف هذه العملية هو متابعة ورصد المراكب التي يستخدمها المهربين وتجار البشر واحتجازها والقبض عليهم، والتخلص من السفن المستخدمة أو التي يشتبه استخدامها من قبل المهربين أو المتاجرين غير الشرعيين، وتعطيل أعمالهم وكذلك إنقاذ الأرواح في جنوب في وسط البحر المتوسط. وتشارك في هذه العملية قوات بحرية من (25) دولة من دول الاتحاد ولزيادة تعزيز قدرات العملية على تعطيل شبكات الاتجار والتهريب.

ولقد نتج عن عملية " صوفيا " القبض على (96) مهرب ومتاجر تم نقلهم إلى السلطات الايطالية لمحاكمتهم، كما ساهمت هذه العملية في تحييد (337) مركب، وكذلك قامت بإنقاذ من (293000) شخص من (200) عملية انقاذ، ودعمت منظمات أخرى في انقاذ أكر من (41200) شخص (زامونة، 2016). وبدأت المرحلة الثانية من هذه العملية بتدريب عناصر من حرس السواحل الليبية في مختلف

المجلات المتعلقة بالحماية وتقنيات البحث والإنقاذ، ومع زيادة عدد المهاجرين من ليبيا للوصول إلى الاتحاد الأوربي، عرضت المفوضية الأوروبية العديد من السياسات لدعم حرس السواحل الليبية للحد من هذه الظاهرة.

المبحث الثالث : التدابير الممكنة للحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القضايا الشائكة والمعقد التي نالت اهتمام المجتمعات الوطنية والدولية، فهذه الظاهرة باتت ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المراتب الأولى على الصعيد الدولي والإقليمي، وذلك تبعاً لخطورتها بعد الإرهاب المتاجرة بالمخدرات والأسلحة. فرغم من وجود الكثير السياسات التي اتخذتها الدول المتأثرة من هذه الظاهرة أملاً في الحد منها، إلا أن المهاجرين مازالوا يتدفقون على دول العبور، فحسب تقرير منظمة الهجرة الدولية بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى ليبيا حوالي 679.386 مهاجراً في سنة 2018، وهذا ما يدل على فشل أغلب الجهود والسياسات التي اقتصرت على المقاربة الأمنية فقط دون ان تضع في الحسبان الحلول التنموية المستدامة لبلدان المصدر.

فضلاً على أن زيادة حجم الهجرة إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي بشكل عام وليبيا بشكل خاص، أدى تحويل هذه المنطقة إلى بلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين، حيث بدأ يظهر شكل آخر من الهجرة من بلدان ما وراء الصحراء الكبرى يقطعون المسافات طويلة إلى ليبيا في انتظار فرصة عبور البحر المتوسط إلى أوربا، هذا الأمر جعل بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا تحت ضغوط أوربية كبيرة تنتهج وتتبع سياسات أمنية أكثر صرامة اتجاه المهاجرين إي كانت جنسيتهم، ومطالبة دول العبور ومن بينهم ليبيا بأن تكون أشبه بدوريات حراسة لبواباتها ومنافذها دون أخذ في الاعتبار العلاقات والروابط البشرية والتاريخية والثقافية والاقتصادية بين هذه الدول ( الغرياني، 2010، ص 135 – 136).

وارتباطاً بما سبق، نجد أن الاتحاد الأوروبي تبني سياسات أمنية وذلك بالنظر إلى مصالحه فقط، وإغلاق الحدود، ومن ثم لا يمثلان الحل الأنسب لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالحل يكمن دائماً في معرفة ودراسة الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد في الدول المصدرة للهجرة على ركوب مخاطرها، ووضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الشباب إلى التضحية بأرواحهم في سبيل ايجاد فرصة عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل، ومساعدة تلك البلدان المصدرة للهجرة على توفير الاستقرار السياسي والأمني فيها. فليس هناك هجرة شرعية وأخرى غير شرعية؛ لأن التنقل هرباً من الحرب ومن الفقر هو أمر شرعي. لكن عملاً من هذا النوع لا يتحقق إلا عبر جهود كبيرة، وآماد طويلة، لا سيما أنه يفترض استثمارات، ومساعدات، ووضع حد للفساد المستشري في حكومات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية.

كما أن الواضح أن أوروبا اقتصادياً لا تريد الآن الاقتطاع من ميزانياتها، وتفضل حلولاً عسكرية وأمنية، تراها أقل تكلفة وأسرع " انتاجية"، وأكثر تلبية لما يريده الرأي العام في هذه البلدان، لا سيما في ظل تزايد ظاهرة العداء للأجانب والإسلاموفوبيا، وتهافت النخب الحاكمة في التماهي مع غلاة اليمين الأوروبي، والمزايدة على أطروحاته ( دياب، مرجع سابق، ص 184).

لذلك وجب التفكير في مقاربة أخرى تكون أكثر شمولية تعمل على احتثاث الظاهرة من جذورها، عن طريق المساهمة في تنمية المناطق المصدرة للهجرة السرية، وخلق فرص للعمل بها، وهو أمر متفق عليه؛ فهناك قناعة واضحة لدى كل الأطراف خاصة دول جنوب البحر

المتوسط مفادها أنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال إعادة دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية برمتها، ويجب أن يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة للأيدي العاملة. وبصيغة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وانجازات ملموسة، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى إعلان برشلونة الذي شكل مقاربة شمولية، تحتاج إلى إرادة وانخراط للدول الأوروبية – المتوسطية لإنجاحها ( ليتيم، مرجع سابق).

كما لا تبدو الآليات الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية مثل عمليات البحث والانقاذ، أو تقديم بعض الدعم التقني والمالي لدول المصدر للمهاجرين ناجعة، فالأمر يتطلب تحركاً أوروبياً لحل المنازعات والصراعات الدائرة في دول افريقيا جنوب الصحراء، والمساهمة في حل الأزمة الليبية والحد من التنافس والنزاع على النفوذ فيها، فضلا عن إعادة النظر في سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي على جميع المستويات وعدم قصرها على المستوى الأمني ( حسين، مرجع سابق، ص 8).

وبهذا يرى الباحثان بأن شبح هذه الظاهرة لن يزول عن ليبيا كدولة عبور إلا بعد انتهاء حالة الفوضى والانقسام السياسي ما بين الأطراف الليبية المتصارعة على الشرعية والسلطة، والركون إلى انتخابات برلمانية ورئاسية تبثق منها حكومة تسيطر على كامل التراب الليبي وتحظى بتأييد شعبي ومن المجتمع الدولي، ومن ثم تأخذ على عاتقها اعادة الاستقرار الامني والاقتصادي للبلاد. وفي ذات السياق، لن يتحقق الاستقرار في ليبيا إلا بعد تبني تدابير أكثر فعالية تهدف إلى معالجة أسباب هذه الظاهرة من جذورها سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي. ونعتقد بأن من أهم هذه التدابير هو أن تكون هناك قوة أمنية وعسكرية موحدة تخضع للحكومة المنتخبة في البلاد تضع في إطار مخططها الأمني لإعادة الاستقرار في ليبيا تأمين الحدود البرية والبحرية، بالتزامن مع تفعيل القوانين الرادعة لهذه الظاهرة وتشديد العقاب على كل المهربين.

فضلاً على إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسالة ظرفية، فمازالت السياسات والتدابير المستخدمة إلى حد الآن غير قادرة على الحد من آثارها وانعكاساتها السلبية سوء على البلدان المصدرة أو المستقبلة، إذ لابد من وضع سياسات وتدابير مستقبلية تنموية موجهة إلى بلدان منابع الهجرة تتمثل في التالي :

1- تمويل الدول المصدرة للمهاجرين وتشجيع الاستثمار داخلها، من خلال إنشاء صندوق خاص للتنمية بتمويل من الجميع، ويكون للبلدان المتقدمة النصيب الأكبر في هذا الدعم.

2- تسوية أوضاع المهاجرين وإدماجهم ضمن النسيج الاجتماعي، والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمون فيه بشكل غير قانوني، والاستفادة منهم في توفير احتياجاتهم من الخدمات المطلوبة.

3- إطلاق مبادرة مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود، تكثيف التنسيق والتعاون الأمني على مستوى المعلومات لتفكيك الشبكات السرية التي تعمل على تهريب المهاجرين والاتجار بهم.

4- تدعيم التعاون في المجال التقني والفني من خلال تطوير أجهزة الرقابة بما يتماشى والتطور التكنولوجي والعصري (الغرياني، مرجع سابق، ص 139-140) .

**الخاتمة :**

تناولت هذه الورقة بالدراسة والتحليل المخاطر والتهديدات الأمنية التي تسببها ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء على ليبيا أو على الدول الأوروبية المطلة على سواحل البحر المتوسط، وتطرقنا للسياسات المتخذة لمكافحتها وأهم التدابير الممكنة للحد من تهديدات هذه الظاهرة، وبناء على ما سبق؛ توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها في الآتي:

**أولاً : النتائج**

1- أن ليبيا كدولة عبور تعتبر من أكثر دول العالم تضرراً وتأثراً من تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، على الصعيد والأمني والصحي وحتى السياسي، هذا يزيد من حالة عدم الاستقرار بالبلاد.

2- فرض العامل الجغرافي على ليبيا أن تكون حاضرة في أي جهود دولية وإقليمية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3- هناك علاقة وطيدة بين الإرهاب وظاهرة الهجرة غير الشرعية، هذا بعد أن ثبت وجود عناصر إرهابية بين المهاجرين غير الشرعيين.

4- بينت هذه الدراسة أنه ينجم عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عدد من المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية تتمثل في ارتفاع معدلات جرائم ، وتزعزع اقتصاد الدول، وانتشار جرائم التزوير والنصب والاحتيال والسرقة والقتل والشعوذة والتسول وغيرها من الجرائم.

5- استطاعت ليبيا في فترة حكم نظام " القذافي " توظيف قضية الهجرة غير الشرعية للحصول على مكاسب سياسية في مقابل تحملها تكلفة منع تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين نحو الدول الغربية.

6- بعد سقوط نظام " القذافي " وبشكل غير مسبوق تاريخياً ازداد أعداد المهاجرين الوافدين على ليبيا، وهذا نتيجة الفوضى الأمنية التي عمت في البلاد ومن ثم أثرت على قدرة السلطات الرسمية في مكافحة هذه الظاهرة التي كانت لها انعكاسات استراتيجية ليس على الدول الأوروبية فقط بل كذلك على الأمن الوطني الليبي.

7- فشل كافة السياسات التي اتخذها ليبيا والدول الأورومتوسطية في الحد من الهجرات السرية، وذلك بسبب اعتمادها على البعد الأمني دون الحلول التنموية والاقتصادية لدول المصدر، حيث أثبتت التجربة أن الحلول الأمنية غير عملية، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية، ومن ناحية أخرى فإن هذا النوع من الحول مُكلف بالفعل، فقد رأينا هناك اتفاقية ثنائية بين إيطاليا وليبيا تحمل نفقتها الاتحاد الأوروبي وايطاليا حيث دفعت الملايين من أجل رفع من قدرات حرس الحدود، علاوة على الدعم المتمثل في طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز، دون أن تحدث أي فارق أو تحقق نتائج إيجابية تمنع من تدفق المهاجرين إلى دول العبور والمقصد.

**ثانياً : التوصيات**

1 – وفق المعطيات الخطيرة التي تفرزها الهجرة غير الشرعية على الحياة العامة في ليبيا نوصي بضرورة التفات صانعي القرار السياسي الليبي لمعالجة التداعيات المترتبة على هذه الظاهرة قبل أن تصبح هذه المعالجة في حكم المستحيل.

2– ضرورة تكثيف الجهود والتعاون داخلياً وخارجياً من أجل القضاء الفعلي على الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية.

3– تبني خطط وبرامج تنموية لفئة الشباب ولذوي الكفاءات العلمية والمهنية بغية تشجيعهم على الابقاء في أوطانهم، وهذا لن يتم إلا بالتعاون والتنسيق مع الدول المتضررة (أوروبا)، فبدل أن يتم الانفاق على عسكرة السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، يمكن أن يتم استثمار هذه الأموال أو جزء منها في برامج تنموية في الدول المصدرة، ومن ثم خلق نوع من التوازن الاحتفاظ بمواردها البشرية.

4– نوصي بتحديث منظومة التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية بما يوائم التطور الذي صارت عليه هذه الظاهرة وبما يوائم المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

**قائمة : المراجع والمصادر**

أولا : الكتب

– بلخير، مُحَمَّد (2014)، الهجرة المغاربية إلى أوروبا معطيات ومغالطات : أبحاث ودراسات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر الاستراتيجية المواجهة، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع.

– حسين، أحمد قاسم (2018)، ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السيسات.

3– شريف، ايمان السيد (2010)، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم البحوث والجريمة، القاهرة.

4– شعبان، حمدي (2009)، الهجرة غير المشروعة ( الضرورة والحاجة)، جمهورية مصر العربية، مركز الإعلام الأمني.

5– كاستلز، ستيفن؛ ميللر، مارك (2013)، عصر الهجرة، الطبعة الأول، المركز القومي للهجرة.

ثانياً : المجلات العلمية

– أبوخشيم، مصباح عياد، وآخرون (2014)، " أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا : المقترحات والحلول "، المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة، العدد 4.

– الدغاري، امبارك ادريس طاهر (2016)، " مخاطر الهجرة غير الشرعية من افريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذه لمكافحتها "، المجلة الليبية العالمية، العدد 8.

- بوعزيز، آسية (2015)، " سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 18.

- بوسنان، سفيان (2018)، " الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي " قراءة في أمننة الظاهرة "، مجلة العلوم السياسية، العراق، العدد 55.

- سلامة، سعد أحمد (2015)، "الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا وانعكاساتها على المنطقة الجنوبية"، مجلة الجنوب الليبي، العدد 1.

- زامونة، عبد الحكيم (2016)، "التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، العدد 1.

- حنفي، علي خالد (2017)، " تشابكات سياسة ايطاليا تجاه ليبيا "، مجلة السياسات الدولية، العدد 210.

- السراني، عبد الله سعود (2012)، " العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم "، مجلة قراءات افريقية، الجزائر، العدد 11.

- ياسين، محمود الناجح (2018)، " الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية النظامية في ليبيا "، مجلة الشؤون الليبية، العدد 1.

ثالثاً : الرسائل الجامعية

- الغرياني، هاجر سعد (2010)، الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية والاستراتيجية والدولية، اكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

- أبوزيد، مُحَمَّد إمُحَمَّد (2019)، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

- بوزيد، أسامة (2016)، الحوار الأطلسي – المتوسطي – دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001-2015)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري.

- بتقة، خديجة (2013-2014)، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة.

- رشيد، ساعد (2011-2012)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور القانون الأمن الانساني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مُحَمَّد خيضر – بسكرة.

رابعاً : التقارير الدولية

- بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (2012)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، محجزون ومجردون من انسانيتهم، تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا.